

Distr.: General
9 October 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

24 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2019

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/39، وهو يتضمن لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى أيار/مايو 2019.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 18 آذار/مارس 2020.

** قدّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لكي يتضمن أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17388(A)



* 1 9 1 7 3 8 8 *

أولاً - مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 1/39 إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير كتابي شامل عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وتقديمه في دورة المجلس والأربعين⁽¹⁾.
- 2- ويركز هذا التقرير على حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية منذ عام 2018، ويقدم في الوقت نفسه تحليلاً للتطورات السابقة ذات الصلة. ويُسلط التقرير الضوء على أنماط الانتهاكات التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على جميع حقوق الإنسان: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتبع هذا التقرير نهجاً جنسانياً، يسلط الضوء على تجارب بعينها عاشتها النساء والفتيات.
- 3- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي جمعتها وحللتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بوسائل منها البعثات الميدانية. ففي الفترة من 11 إلى 22 آذار/مارس 2019، زار ممثلو المفوضية جمهورية فنزويلا البوليفارية حيث اجتمعوا مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة تمثل الدولة وغيرها من الجهات في مدن كاراكاس، وباركيسيمتو، وبلنسية، وسيوداد غوايانا. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت المفوضية في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2018 ونيسان/أبريل 2019 بتسع زيارات لإجراء مقابلات مع لاجئين ومهاجرين فنزويليين في الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك. وتعرب المفوضية عن امتنانها للحكومات المعنية على تيسيرها هذه الزيارات.
- 4- وزارت المفوضية السامية جمهورية فنزويلا البوليفارية من 19 إلى 21 حزيران/يونيه 2019. واجتمعت مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها الرئيس نيكولاس مادورو، ونائب الرئيس، ووزير الشؤون الخارجية، ومسؤولون رفيعو المستوى من 17 وزارة⁽²⁾، ورئيس الجمعية الوطنية، وبرلمانيون من المعارضة. واجتمعت المفوضية أيضاً مع رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، والمدعي العام، ورئيس محكمة العدل العليا، وأمين المظالم. وعقدت اجتماعات مع ممثلي الكنيسة الكاثوليكية، وقطاع الأعمال، والجامعات، والطلاب، ونقابات العمال، ومنظمات حقوق الإنسان، وحوالي 200 ضحية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري.
- 5- وإضافة إلى قبول الحكومة حضوراً للمفوضية في البلد، قدمت العديد من التعهدات، وحددت مجالات للتعاون. وستقدم المفوضية دعمها إلى الحكومة في تقييم العقوبات الرئيسية المتعلقة باللجوء إلى العدالة، وتقييم اللجنة الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووافقت الحكومة أيضاً على منح إذن للمفوضية بالدخول بالكامل إلى مراكز الاحتجاز لرصد ظروف الاحتجاز، والتحدث إلى المحتجزين. وستضع الحكومة جدولاً زمنياً من 10 زيارات سيضطلع بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في السنتين القادمتين. وستضطلع المفوضية والحكومة في غضون ستة أشهر بتقييم إمكانية تعزيز وجود المفوضية في البلد، وإنشاء مكتب قطري لها فيه.
- 6- وأجرت المفوضية 558 مقابلة مع ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان ومع مصادر أخرى، بمن فيها محامون، وأخصائيون طبيون، وعاملون في وسائط الإعلام، ومدافعون عن حقوق

(1) انظر A/HRC/RES/39/1.

(2) بما في ذلك وزارات الداخلية، والدفاع، والصحة، والاقتصاد، والتعليم.

الإنسان، وضباط سابقون من قوات الجيش والأمن⁽³⁾. وعقدت المفوضية أيضاً 159 اجتماعاً مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة من الدول والجهات الأخرى⁽⁴⁾. وتمشياً مع منهجية المفوضية، سعت المفوضية إلى الحصول على الموافقة المستنيرة من المصادر التي أجرت مقابلات معها قبل استخدام أي معلومات قدمتها، والتزمت بضمان سرّيتها عند الاقتضاء. واتخذت المفوضية جميع التدابير المناسبة لحماية هوية مصادرها، وتلاحظ أن مصادر عديدة أعربت عن خوفها من الانتقام.

7- ويعبر هذا التقرير أيضاً عما جاء في تحليل العديد من الوثائق التي جمعتها المفوضية ودرستها، بما فيها وثائق حكومية رسمية، وتقارير المصادر المفتوحة، وتشريعات، ووثائق قانونية، وتقارير طبية، وتقارير الطب الشرعي، وتقارير وسائل الإعلام (بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي)، وأشرطة الفيديو، وصور فوتوغرافية. وتشير المفوضية، حيثما أمكن، إلى معلومات وبيانات رسمية، لكنها تلاحظ أن إمكانية الحصول على هذه المواد محدودة لأن المنشورات الرسمية، بما فيها الإحصاءات، كانت شحيحة، وأنها منعدمة تماماً في بعض المجالات منذ عام 2015 على الأقل.

8- وتمشياً مع منهجية المفوضية المتعلقة برصد حقوق الإنسان، بذلت المفوضية العناية الواجبة لتقييم مصداقية جميع المصادر ومدى موثوقيتها، وتحققت منها بمقارنتها بالمعلومات التي جمعتها للتأكد من صحتها. واستطاعت المفوضية جمع وتحليل والتحقق من مجموعة كبيرة من المعلومات التي توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن الأنماط المبينة في هذا التقرير تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان.

9- وقيمت المفوضية المعلومات التي جمعتها في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان كما ينطبق على جمهورية فنزويلا البوليفارية، وفي ضوء التشريعات المحلية ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، أخذت المفوضية في اعتبارها الصكوك المحددة للمعايير ذات الصلة المعترف بأنها مكتملة للقواعد الدولية.

ثانياً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

10- تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2018 وأيار/مايو 2019 إذ استمر الاقتصاد في الانكماش، وارتفعت معدلات التضخم، وانخفضت الإيرادات العامة بعد الانخفاض الحاد في صادرات النفط. ويواجه الفنزويليون حالياً سلسلة من الانتهاكات المتداخلة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

11- وعلى الرغم من أن الحكومة زادت مرات عديدة الحد الأدنى للأجور، فإن القدرة الشرائية لهذه الأجور انخفضت إلى حد لم يعد من الممكن اعتبارها أجوراً نقي بالكفاف. وفي نيسان/أبريل 2019، قُدِّر الحد الأدنى للأجور بمبلغ 7 دولارات أمريكية في الشهر، لكنه لم يكن يغطي سوى 4,7 في المائة من سلة المواد الغذائية الأساسية⁽⁵⁾. وعلى الرغم من بعض الإعانات الحكومية العامة، دأب الأشخاص الذين قابلتهم المفوضية على التشديد على أن دخلهم الأسري الشهري لا يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وأنه يغطي أربعة أيام من الغذاء شهرياً تقريباً.

(3) أجري ما مجموعه 460 مقابلة في الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك؛ وأجريت 98 مقابلة أخرى عن بعد.

(4) في الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، والبرازيل، وبيرو، وسويسرا، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك.

(5) انظر <http://cenda.org.ve/default.asp>

12- وقد أدى سوء توزيع الموارد، والفساد، وعدم صيانة البنى التحتية العامة، والنقص الشديد في الاستثمار إلى انتهاكات في مجال الحق في مستوى معيشي مناسب، يرتبط الكثير منها باختيار الخدمات العامة، مثل النقل العام، والتزود بالكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي. وقد بدأ أعضاء الحكومة يتحدثون منذ أيلول/سبتمبر 2018 عن نتائج الأزمة الاقتصادية، ويقرون بجوانب معينة من الحالة الإنسانية، لا سيما نقص الأغذية والأدوية. وأكدت الحكومة أن 75 في المائة من الميزانية السنوية الوطنية تُخصص للإنفاق الاجتماعي⁽⁶⁾.

ألف - الحق في الغذاء

13- تؤكد المعلومات التي تحققت منها المفوضية حدوث انتهاكات في مجال الحق في الغذاء، بما في ذلك التزام الدولة بضمان أن يكون السكان في مأمن من الجوع. ومع ذلك، لا يلي برنامج المساعدة الغذائية الرئيسي، الذي تديره اللجان المحلية للإمدادات وتوزيع الأغذية، الاحتياجات الغذائية الأساسية. ولم تثبت الحكومة أنها استخدمت جميع الموارد المتاحة لها لضمان الأعمال التدريجي للحق في الغذاء، وأنها سعت دون جدوى إلى الحصول على المساعدة الدولية لرأب هذا الصدع. وقد طلبت الحكومة في الأشهر القليلة الماضية المعونة وقبلتها، وإن لم تكن كافية لتلبية احتياجات السكان.

14- وقد أفاد المستجوبون بانتظام بأنهم غير قادرين على الحصول على الغذاء بسبب قلته، وعدم قدرتهم على تحمل تكاليفه. ولا يتوافر الغذاء الجيد بكميات كافية إذ أشار المستجوبون إلى أنهم يتناولون وجبة واحدة من الطعام في اليوم، أو وجبتين على الأكثر، وأنهم يستهلكون كمية قليلة من البروتينات أو الفيتامينات. وتؤثر قلة الغذاء سلباً بشكل خاص على النساء مقدمات الرعاية الرئيسيات و/أو ربات الأسر المعيشية اللائي يمضين ما متوسطه 10 ساعات يومياً في طوابير شراء المواد الغذائية. وقد أفادت مصادر محلية بأن بعض النساء اضطرن إلى ممارسة الجنس مقابل الغذاء.

15- وإضافة إلى التضخم الجامح والانكماش الاقتصادي، أفضت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت على مدى العقد الماضي إلى تقويض نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها، مما زاد من عدد الأشخاص الذين يعتمدون على برامج المساعدة الغذائية. فقد أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأن 3,7 ملايين شخص في جمهورية فنزويلا البوليفارية يعانون من سوء التغذية، وأكدت منظمة كاريتاس غير الحكومية ارتفاع مستويات سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل⁽⁷⁾.

باء - الحق في الصحة

16- دخلت حالة الحق في الصحة في جمهورية فنزويلا البوليفارية مرحلة حرجة. فقد أشار المستجوبون بانتظام إلى أن البنية التحتية للرعاية الصحية ما فتئت تتراجع منذ سنوات إذ يظهر ذلك جلياً في نزوح الأطباء والمرضات، وتفشي الظروف غير صحية، وتسجيل نقص حاد في المعدات

(6) قدمت الحكومة هذه المعلومات.

(7) Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Panorama de la seguridad alimentaria y nutricional en América Latina y el Caribe 2018* (FAO, OPS, WFP y UNICEF, 2018); Caritas Venezuela, "Monitoreo de la situación nutricional en niños menores de 5 años", bulletins of April–July 2018, July–September 2018 and October–December 2018. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بانوراما الأمن الغذائي والتغذوي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لعام 2018 (الفاو، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسيف، 2018)؛ كاريتاس فنزويلا "رصد الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة" نشرات نيسان/أبريل – تموز/يوليه 2018، تموز/يوليه – أيلول/سبتمبر 2018، وتشيرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2018).

الطبية الأساسية والإمدادات والأدوية. وأصبح على أسر المرضى توفير كافة الضروريات، بما في ذلك المياه والقفايزات والمحاقن. وتشير التقارير إلى وجود نقص يتراوح بين 60 و100 في المائة من العقاقير الأساسية في أربع مدن رئيسية، بما فيها كراكاس⁽⁸⁾.

17- وعلاوة على ذلك، عادت إلى الظهور الأمراض التي سبقت السيطرة والقضاء عليها، بما فيها الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل الحصبة والدفتريا. وفي العام الماضي، نفذت السلطات، بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سلسلة من استراتيجيات التحصين الرامية إلى وقف انتشار الحصبة⁽⁹⁾. وأشارت السلطات إلى عدم الإبلاغ بوقوع أي حالة جديدة من الإصابة بالحصبة خلال حزيران/يونيه 2019.

18- ولا توجد إمكانية للحصول على جميع أنواع وسائل منع الحمل، حيث تواجه عدة مدن نقصاً بنسبة 100 في المائة⁽¹⁰⁾. وهذا الأمر يزيد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً، ويفضي إلى الحمل غير المرغوب فيه وحمل المراهقات. فقد ازداد معدل حمل المراهقات بنسبة 65 في المائة منذ عام 2015⁽¹¹⁾. وهذا يؤثر على حق الفتيات في التعليم، حيث إن الحمل هو السبب الرئيسي لانقطاعهن عن الدراسة. وبسبب التشريعات التقييدية المتعلقة بالإجهاض، يُضطر بعض النساء والفتيات إلى اللجوء إلى الإجهاض غير المأمون. وأسهم ذلك في زيادة الوفيات النفاسية التي يمكن الوقاية منها، حيث أفيد بأن 20 في المائة من الوفيات النفاسية ترتبط بعمليات الإجهاض غير المأمون⁽¹²⁾. ودفع نقص عدد القابلات الماهرات والإمدادات الطبية، فضلاً عن الظروف غير المناسبة في المستشفيات، بالعديد من النساء إلى الولادة في الخارج.

19- وأظهرت الدراسة الاستقصائية الوطنية للمستشفيات (2019) أن 1 557 شخصاً توفوا بين تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وشباط/فبراير 2019 بسبب نقص الإمدادات في المستشفيات⁽¹³⁾. وتسبب انقطاع التيار الكهربائي في أضرار لا يمكن إصلاحها، كما تشهد على ذلك التقارير التي تشير

(8) Red Venezolana de Gente Positiva; www.mavidcarabobo.org.ve; Federación Farmacéutica Venezolana, <http://fefarven.org.ve/portal/>; CONVITE X La Salud, "Monitoring of access to health in Venezuela", newsletter of 20 March 2019. (شبكة الأشخاص الإيجابيين الفنزويلية، www.mavidcarabobo.org.ve؛ الاتحاد الفنزويلي للأدوية، <http://fefarven.org.ve/portal/>، منظمة الدعوة إلى الصحة، "رصد الحصول على الرعاية الصحية في فنزويلا"، رسالة إخبارية مؤرخة 20 آذار/مارس 2019).

(9) Pan American Health Organization, "Venezuela intensifica su campaña de vacunación contra el sarampión y la difteria", 10 March 2019. (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، "فنزويلا تكثف حملتها للتحصين ضد الحصبة والدفتريا"، 10 آذار/مارس 2019).

(10) Magdymar León Torrealba, "Índice de escasez de métodos anticonceptivos en farmacias de cinco ciudades de Venezuela", December 2018; CONVITE X La Salud, "Monitoring of access to health in Venezuela", newsletter of 20 March 2019. (ماغديمار ليون طوري ألبا، "نقص نسبة وسائل منع الحمل في الصيدليات في خمس مدن فنزويلية"، كانون الأول/ديسمبر 2018؛ منظمة الدعوة إلى الصحة، "رصد الحصول على الرعاية الصحية في فنزويلا"، رسالة إخبارية مؤرخة 20 آذار/مارس 2019).

(11) قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه المعلومات؛ انظر أيضاً www.unfpa.org/maternal-health.

(12) Avesa et al., "Salud sexual y reproductiva de mujeres, adolescentes y niñas en Venezuela", 2018, p. 34. (أفيسا وآخرون، "الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والمراهقات والطفلات في فنزويلا"، 2018، ص 34).

(13) Médicos por la Salud, "Encuesta Nacional de Hospitales 2019", available from www.encuestanacionaldehospitales.com. (أطباء من أجل الصحة، "الاستقصاء الوطني للمستشفيات لعام 2019" المتاح على الرابط: www.encuestanacionaldehospitales.com).

إلى وفاة 40 مريضاً نتيجة انقطاع التيار الكهربائي في آذار/مارس 2019⁽¹⁴⁾. وخلال زيارة المفوضة السامية، أشار الأخصائيون الصحيون وآباء الأطفال المرضى إلى آثار العقوبات الاقتصادية على قطاع الصحة، لا سيما عدم توافر إمكانية تلقي العلاج الطبي العاجل، بما في ذلك زرع الأعضاء، داخل البلد.

20- ويعود السبب في انتهاك الحق في الصحة إلى عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها الأساسية، وهي التزامات لا يمكن التحلل منها حتى لأسباب اقتصادية. وارتبط انتهاك الالتزامات الأساسية بالنقص الشديد في الأدوية الأساسية والعلاج وإمكانية الحصول عليهما، وتدهور الأوضاع في المستشفيات والعيادات ومستوصفات الولادة، وعدم كفاية ما يقدم من المقومات الأساسية للصحة، بما في ذلك المياه والتغذية المناسبة، وتدهور برامج التحصين والصحة الوقائية، والقيود المفروضة على الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وعلاوة على ذلك، يشكل عدم نشر الحكومة بيانات شاملة عن الصحة العامة، وهي بيانات ضرورية لوضع وتنفيذ استجابة ملائمة للأزمة الصحية، انتهاكاً للحق في الصحة.

جيم- البرامج والسياسات الاجتماعية

21- على مدى عقدين من الزمان، عملت الحكومة على تعزيز السياسات الاجتماعية من خلال برامج اقتصادية واجتماعية هدفها القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتقليص الفجوة في المساواة بين الجنسين (Misiones Bolivarianas). واليوم، يعتمد الفنزويليون بشكل متزايد على البرامج الاجتماعية للحصول على الحد الأدنى من الدخل والغذاء.

22- وفي 13 أيار/مايو 2016، أعلنت الحكومة "حالة الاستثناء والطوارئ الاقتصادية"⁽¹⁵⁾، وأنشأت اللجان المحلية لتوزيع الإمدادات والغذاء ضمن هيكل المجالس المحلية⁽¹⁶⁾. ووفقاً للحكومة، كُلفت هذه اللجان المحلية، إلى جانب القوات العسكرية وقوات الأمن، بتوزيع مساعدات غذائية أُطلق عليها "سلة لجنة التموين والإنتاج المحلية" التي سُلمت، وفقاً لما ذكرته الحكومة، إلى 6 ملايين أسرة معيشية. وتلقت المفوضية إفادات عن أشخاص لم يُدرجوا في قوائم توزيع هذه السلال على الرغم من عدم تمتعهم بالقدر الكافي من فرص الحصول على الغذاء لأنهم ليسوا من مؤيدي الحكومة.

23- وإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس في نهاية عام 2016 عن إنشاء نظام للبطاقات (carnet de la patria) تُنفذ من خلاله جميع البرامج الاجتماعية، بما فيها نظام جديد للتحويلات المالية المباشرة إلى الأسر. وتدير الهياكل المحلية للحزب الحاكم، بدلاً من المؤسسات الحكومية، قائمة المستفيدين من هذه البرامج. وأفاد المستجوبون بأن أعضاء هذه الهياكل المحلية يراقبون الأنشطة السياسية للمستفيدين.

24- ومعظم المستفيدين من البرامج الاجتماعية المتعلقة بالصحة والغذاء والإسكان من النساء اللائي يتحملن عبء المهام المنزلية وتربية الأطفال. وهن يشكلن أيضاً نسبة 72 في المائة من عضوية المجالس المحلية⁽¹⁷⁾. ومع ذلك، كان للتمييز القائم على أسس سياسية وعلى الرقابة الاجتماعية عن طريق البرامج الاجتماعية للحكومة أثرٌ مباشر على قدرتهن على ممارسة حقوقهن. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2018 وأيار/مايو 2019، قادت النساء العديد من الاحتجاجات المحلية والسلمية

(14) Interview with source on 10 May 2019; CONVITE X La Salud, "Monitoring of access to health in Venezuela", newsletter of 20 March 2019. (مقابلة مع المصدر في 10 أيار/مايو 2019؛ منظمة الدعوة إلى الصحة، "رصد الحصول على الرعاية الصحية في فنزويلا"، رسالة إخبارية مؤرخة 20 آذار/مارس 2019).

(15) المرسوم الرئاسي رقم 2323 المؤرخ 13 أيار/مايو 2016.

(16) أنشئت المجالس المحلية في عام 2006 لإدارة السياسات العامة والمشاريع الاجتماعية على الصعيد المحلي.

(17) قدمت الحكومة هذه المعلومات.

للمطالبة بالحصول على السلع والخدمات الأساسية، وشارك أيضاً في احتجاجات مناهضة للحكومة. وتلقت المفوضية إفادات عن نساء، بمن فيهن قيادات محلية، استُهدفن بسبب نشاطهن، وهنّ قادة المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة المدنية المؤيدة للحكومة (المعروفة باسم الجماعات (colectivos) المسلحة)، واستُبعدن من البرامج الاجتماعية. وأبلغت النساء بأنهن لم يمارسن حقوقهن، بما في ذلك حقهن في التجمع السلمي، وحرية الرأي والتعبير، والمشاركة السياسية، خوفاً من الانتقام.

دال- التدابير القسرية الانفرادية

25- للغالبية العظمى من العقوبات التي فرضها حتى الآن عدد من الدول وإحدى المنظمات الإقليمية طابع موجه إذ تتألف من حظر السفر، وتجميد أصول نحو 150 شخصاً، بمن فيهم بعض كبار المسؤولين الحكوميين، أو فرض حظر على توريد الأسلحة⁽¹⁸⁾. وحتى الآن، فرض بلد واحد عقوبات قطاعية أوسع نطاقاً، وذلك اعتباراً من 24 آب/أغسطس 2017⁽¹⁹⁾. وفُرضت عقوبات على شركة "بيترولوس دي فنزويلا"، وهي شركة النفط المملوكة للدولة، في 25 كانون الثاني/يناير 2019، شملت أيضاً تجميد ممتلكات الفروع التابعة لها داخل الولاية القضائية للولايات المتحدة الأمريكية ونصيب هذه الفروع في الممتلكات⁽²⁰⁾.

26- وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية، ألقت الحكومة باللائمة على العقوبات المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، ودفعت بأن الالتزام المفرط بهذه العقوبات قد أفضى إلى تأخر المعاملات المصرفية أو رفضها، في حين جُمِدَت أصولها، وهو ما يعيق قدرة الدولة على استيراد الأغذية والأدوية.

27- وكان اقتصاد جمهورية فنزويلا البوليفارية، لا سيما نظمها المتصلة بالصناعة النفطية والإنتاج الغذائي، قد دخل بالفعل في أزمة قبل فرض أي عقوبات قطاعية. وتُبين الأرقام التي نشرها المصرف المركزي الفنزويلي في 28 أيار/مايو 2019 أن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بدأت في الانخفاض بشكل كبير قبل آب/أغسطس 2017⁽²¹⁾. ومع ذلك، تتسبب العقوبات الاقتصادية الأخيرة في مواصلة تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية، ومن ثم الحالة الإنسانية، لأن معظم إيرادات النقد الأجنبي تأتي من صادرات النفط، والكثير منها يرتبط بسوق الولايات المتحدة. وقد وافقت الحكومة على منح إذنها تدريجياً بالحصول على المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة. غير أن مستوى هذه المساعدات ضئيل مقارنة بحجم الأزمة، وهناك حاجة ماسة إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية هيكلية.

ثالثاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- حرية الرأي والتعبير

28- على مدى السنوات الماضية، حاولت الحكومة فرض هيمنتها على الاتصالات من خلال فرض نسختها الخاصة من الأحداث، وإحلال بيئة تحد من وسائط الإعلام المستقلة. وتفاقمت هذه الحالة أكثر فأكثر بين كانون الثاني/يناير 2018 وأيار/مايو 2019. وتوقفت العشرات من وسائط

(18) بنما، وسويسرا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

(19) الأمر التنفيذي 13808. وفُرضت عقوبات قطاعية أخرى في 19 آذار/مارس 2018 (الأمر التنفيذي 13827) وفي 21 أيار/مايو 2018 (الأمر التنفيذي 13835) وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (الأمر التنفيذي 13850).

(20) الأمر التنفيذي 13857.

(21) انظر: www.bcv.org.ve.

الإعلام المطبوعة عن العمل، وأغلقت الحكومة محطات الإذاعة، ومنعت قنوات البث التلفزيوني. وتزايد عدد الصحفيين المعتقلين، بمن فيهم الصحفيون الأجانب الذين طُردوا أو غادروا البلد بمجرد إطلاق سراحهم. ويعيش حالياً مئات الصحفيين الفنزويليين في المنفى. وأصبحت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الوسيلة الرئيسية للتواصل والمعلومات بين السكان، الأمر الذي أدى إلى الحد من فرص الحصول على معلومات مستقلة بالنسبة للذين لا تتوافر لهم إمكانية الربط بالإنترنت. وتتناقص سرعة الإنترنت أيضاً باطراد بسبب أمور منها نقص الاستثمار في البنى التحتية. وإضافة إلى ذلك، حجبت الحكومة في السنوات الأخيرة مواقع إلكترونية إخبارية مستقلة، وتحجب بانتظام منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية.

29- ووثقت المفوضية عدداً من حالات الاحتجاز التعسفي لأشخاص أعربوا عن آرائهم في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي السنوات العشر الماضية، سجلت منظمة "إسباسيو بوبليكو" (الفضاء العمومي) غير الحكومية احتجاز 55 شخصاً تعسفياً، وُجهت إليهم تهم جنائية بسبب منشورات في مواقع التواصل الاجتماعي، منهم 24 شخصاً في عام 2018⁽²²⁾.

باء- عمليات القمع والاضطهاد المحددة الهدف على أسس سياسية

30- على مدى عقد من الزمان على الأقل، فرضت الحكومة والمؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة قوانين وسياسات عجّلت بتآكل سيادة القانون، وتفكيك المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك الجمعية الوطنية⁽²³⁾. وترمي هذه التدابير إلى تقييد وقمع وتجرير المعارضين السياسيين ومنتقدي الحكومة. ولقد تسارع هذا الاتجاه منذ عام 2016، بعد فوز المعارضة بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية، الأمر الذي أفضى إلى زيادة القمع المستهدف للمعارضة السياسية، وتقليص الحيز الديمقراطي المحدود أصلاً.

1- التدابير الأمنية والمؤسسات

31- في 13 أيار/مايو 2016، أعلن رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية "حالة الاستثناء"، وهي حالة يجري تجديدها منذ ذلك الحين كل 60 يوماً⁽²⁴⁾. ويمنح المرسوم للسلطة التنفيذية سلطات واسعة وتقديرية غامضة تحقيقاً لغرض معلن هو الحفاظ على النظام الداخلي، في جملة أمور. وفي عام 2017، فُعل الرئيس خطة أمنية استراتيجية مدنية - عسكرية للعمل المشترك بين القوات المسلحة، والمليشيات، والمدنيين، عُرفت باسم خطة "زامورا". وأفضت هذه الخطة، إلى جانب سياسات أمنية أخرى، إلى زيادة عسكرية مؤسسات الدولة. وجرى أيضاً توسيع نطاق استخدام السكان في مهام جمع المعلومات الاستخباراتية ومهام الدفاع، وذلك عن طريق هياكل محلية مثل المجالس المجتمعية، ووحدات هوغو تشافيز القتالية، واللجان المحلية للإمداد وتوزيع الغذاء، وشبكات التنسيق والعمل الاجتماعي - السياسي.

32- وتتضمن الأجهزة الأمنية كلا من الحرس الوطني البوليفاري⁽²⁵⁾، والشرطة الوطنية البوليفارية وقوات العمل الخاصة التابعة لها، ومكتب التحقيقات العلمية والجناحية والشرعية، ودائرة الاستخبارات

(22) Espacio Público, "Detenciones en línea. Presos por usar las redes sociales", 2 May 2019 (الفضاء العمومي، "اعتقالات لمستخدمي شبكة الإنترنت، والسجن لمستخدمي منصات التواصل الاجتماعي"، 2 أيار/مايو 2019).

(23) كانت "قائمة تاسكون" مؤشراً مبكراً للتمييز والاضطهاد على أسس سياسية. وهذه القائمة عبارة عن قاعدة بيانات تتألف من أكثر من 3 ملايين فنزويلي أيدوا استفتاء لإلغاء ولاية الرئيس هوجو تشافيز في عام 2004؛ وقد استخدمت هذه القائمة أيضاً في الفصل الجماعي لعدد من موظفي الخدمة المدنية من عملهم.

(24) المرسوم الرئاسي رقم 2323.

(25) جزء من القوات المسلحة.

الوطنية البوليفارية، والمديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري. والحرس الوطني البوليفاري والشرطة الوطنية البوليفارية هما المسؤولان عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين منذ عام 2014 على الأقل. ويُزعم أن قوات العمل الخاصة التابعة للشرطة الوطنية البوليفارية، وهي وحدة للتدخل السريع أنشئت في عام 2017 لمكافحة الجريمة المنظمة، مسؤولة عن العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء خلال العمليات الأمنية، شأنها في ذلك شأن مكتب التحقيقات العلمية والجنائية والشرعية. وكان جهاز الاستخبارات (دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية والمديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري) مسؤولين عن الاحتجاز التعسفي للمعارضين السياسيين وأقاربهم وسوء معاملتهم وتعذيبهم. وتسهم الجماعات المسلحة في عمل هذا النظام بفرض الرقابة الاجتماعية في المجتمعات المحلية، ودعم قوات الأمن في قمع المظاهرات والمعارضة.

33- أما المؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان، مثل مكتب المدعي العام، والمحاكم، وديوان المظالم، فلا تجري عادة تحقيقات سريعة وفعالة وشاملة ومستقلة ونزيهة وشفافة في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية، ولا تقدم كذلك مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة، ولا تحمي الضحايا والشهود. ويسهم هذا التقاعس في الإفلات من العقاب وتكرار الانتهاكات.

2- استهداف أعضاء المعارضة وفراى منتقدي الحكومة

34- تقتزن هذه السياسات بخطاب علني، بما فيه خطاب سلطات رفيعة المستوى، ما فتى ينال بانتظام من منتقدي الحكومة أو معارضيها، ويسفه أقوالهم. وكثيراً ما يكون أعضاء المعارضة السياسية والناشطون في مجال حقوق الإنسان والصحفيون، من بين أشخاص آخرين، هدفاً لخطاب يسمهم بأنهم "خونة" وأنهم "عملاء زعزعة الاستقرار". ويجري نشر هذا الخطاب على نطاق واسع عن طريق وسائل الإعلام الموالية للحكومة، مثل البرنامج التلفزيوني الأسبوعي "Con el Mazo Dando" (مطرقة العطاء)، الذي يقدمه رئيس الجمعية التأسيسية الوطنية⁽²⁶⁾.

35- وقد سّرت قوانين وإصلاحات متعاقبة عملية تجريم المعارضة وأي شخص ينتقد الحكومة، وذلك بفرض أحكام غامضة، وزيادة عدد العقوبات المفروضة على الأفعال التي يكفلها الحق في حرية التجمع السلمي، واستخدام الولاية القضائية العسكرية لمحاكمة المدنيين، وفرض قيود على المنظمات غير الحكومية التي تمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان⁽²⁷⁾.

36- وجرى في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني 2018 وأيار/مايو 2019 فصل العديد من قادة النقابات العمالية والعديد من العمال من عملهم، أو تم احتجازهم بعد احتجاجهم للمطالبة برواتب وظروف عمل لائقة. فقد فصل عشرات الأخصائيين الصحيين الذين ندّدوا بحالة الرعاية الصحية من عملهم، و/أو هددتهم رؤسائهم بذلك، واعتُقل بعضهم تعسفاً. وتعرض منتقدو الحكومة من موظفي الجامعات للتهديد بعدم دفع رواتبهم، ومُنِعوا من الولوج إلى أماكن عملهم، ومن السفر إلى الخارج، واحتُجزوا تعسفاً. وكان المدافعون عن حقوق الإنسان ضحية حملات تشهير في وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة، وخضعوا للمراقبة والتخويف، والمضايقة، والتهديدات، والاحتجاز التعسفي. واستهدفت

(26) بدأ بث هذا البرنامج في أغسطس/آب 2017 بعد عملية انتخابية افتقرت إلى الشمولية السياسية وشابتها مخالفات. واضطلعت الجمعية التأسيسية الوطنية، بحكم الواقع، بالمسؤوليات الدستورية للجمعية الوطنية.

(27) مثل "القانون الدستوري ضد الكراهية ومن أجل التعايش السلمي والتسامح"، الذي اعتمدته الجمعية التأسيسية الوطنية في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، و"قانون مكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب" المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2012، وإصلاح قانون الإجراءات الجنائية، الذي اعتمد بموجب مرسوم وزاري في 15 حزيران/يونيه 2012.

الهجمات أيضاً مؤيدي الرئيس السابق هوغو تشافيز والمنشقين العسكريين، فضلاً عن موظفي الخدمة المدنية وموظفي شركات الدولة الذين يُعتقد أنهم من مؤيدي المعارضة. وقلل العديد من ضحايا هذه الأعمال من أنشطتهم العامة، وتواروا عن الأنظار أو ذهبوا إلى المنفى. وعلاوة على ذلك، واجهت النساء، لا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان والمرضات والمدرسات والموظفات المدنيات، هجمات جنسانية مثل التعليقات المتحيزة في حق المرأة، والعنف الجنساني في شبكة الإنترنت، وتعرضن للإذلال علانية. ويزرع القمع الموجه ضد أعضاء المعارضة والقادة الاجتماعيين الخوف، وذلك بإظهار العقاب المحتملة في حق من يعارض الحكومة أو لمجرد انتقادها أو الإعراب عن معارضته لها.

37- وفي حزيران/يونيه 2019، جردت محكمة العدل العليا 22 نائباً من نواب الجمعية الوطنية، بمن فيهم رئيسها، من حصانتهم البرلمانية. وأتهم العديد منهم بالخيانة والتآمر، والتحريض على العصيان، والتمرّد المدني، والاشتراك مع آخرين في ارتكاب جريمة، من بين جملة أمور، في أعقاب حوادث وقعت في 4 آب/أغسطس 2018، عقب محاولة اغتيال مزعومة ضد الرئيس، وفي 30 نيسان/أبريل 2019، عندما دعا رئيس الجمعية الوطنية القوات المسلحة إلى الانشقاق عن الحكومة وتحديدها. ويُوجد نائبان رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة⁽²⁸⁾، في حين طلب 16 نائباً الحماية في سفارات أجنبية أو غادروا البلاد أو تواروا عن الأنظار.

38- وتشكل الهجمات ضد أقارب المعارضين السياسيين جزءاً من حملة القمع الموجه الذي تمارسه الحكومة. فقد وثّقت المفوضية تزايد عدد حالات الاحتجاز التعسفي لأقارب معارضين سياسيين مزعومين، لا سيما أقاربهم من النساء. ويجري استجواب هؤلاء عن مكان وجود أقاربهم المعارضين، دون السماح لهم بالاتصال بمحاميههم، ويتعرضون في بعض الحالات لسوء المعاملة والتعذيب. وتُتخذ هذه الاعتقالات وسيلةً لممارسة الضغط على المعارضين المزعومين، وعقوبة في الوقت نفسه. ويتعرض أقاربهم أيضاً للتهديد بالقتل، ولمزيد من الأذى لأسرهم، والمراقبة، والترهيب والمضايقة. وإضافة إلى ذلك، تتعرض النساء للعنف الجنسي والجنساني والإذلال أثناء زيارتهن لمراكز الاحتجاز، وخلال العمليات الأمنية، ومداهمات المنازل.

3- الاستخدام المفرط للقوة والوفيات في سياق المظاهرات المناهضة للحكومة

39- مع تفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ازدادت المظاهرات ضد الحكومة عدداً وكثافة منذ عام 2014. فوفقاً لما ذكرت الحكومة، نُظمت 12 913 مظاهرة في عام 2017؛ و7 563 مظاهرة في عام 2018؛ و3 251 مظاهرة بين 1 كانون الثاني/يناير و12 أيار/مايو 2019⁽²⁹⁾. ومع ذلك، سجل المرصد الفنزويلي للصراعات الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية، 9 787 احتجاجاً في عام 2017؛ و12 715 احتجاجاً في عام 2018؛ و9 715 احتجاجاً في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 أيار/مايو 2019⁽³⁰⁾. ولم تستخدم قوات الأمن في عام 2019 القوة المفرطة خلال جميع المظاهرات. ومع ذلك، استخدم الحرس الوطني البوليفاري، والشرطة الوطنية البوليفارية وقوات العمل الخاصة التابعة لها، وبعض قوات الشرطة التابعة للدولة والمجالس البلدية، خلال احتجاجات سياسية معينة، القوة المفرطة عمداً لبعث الخوف في النفوس، والإثناء عن تنظيم المزيد من المظاهرات. واستخدمت الجماعات المسلحة العنف ضد المتظاهرين أيضاً، وذلك بالتنسيق مع قوات الأمن في كثير من الأحيان. وأسفرت هذه الأعمال في حالات كثيرة عن وفيات وإصابات خطيرة.

(28) يُوجد نائب رئيس الجمعية الوطنية، إدغار زامبرانو، رهن الاحتجاز منذ 8 أيار/مايو 2019، وكذلك الأمر بالنسبة للنائب خوان ريكييز منذ 7 آب/أغسطس 2018.

(29) قدمت الحكومة هذه المعلومات.

(30) انظر موقع المرصد الفنزويلي للصراعات الاجتماعية www.observatoriodeconflictos.org.ve.

40- ووفقاً للحكومة، لم تقع أي وفيات خلال المظاهرات التي اندلعت في عام 2018. وأفادت الحكومة بأن 29 شخصاً قُتلوا بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2019⁽³¹⁾. ومع ذلك، أفاد المرصد الفنزويلي للصراعات الاجتماعية بوقوع 14 حالة وفاة في سياق المظاهرات التي اندلعت في عام 2018⁽³²⁾، ووُثِّقت المفوضية 66 حالة وفاة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2019. واعتُقل العديد من المتظاهرين تعسفاً وتعرضوا لسوء المعاملة أو التعذيب. ونفذت القوات الأمنية أيضاً مدامات غير قانونية للمنازل استهدفت المتظاهرين.

4- حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة

41- وفقاً لما ذكره المنتدى الجنائي الفنزويلي، اعتُقل ما لا يقل عن 15 045 شخصاً لأسباب سياسية بين كانون الثاني/يناير 2014 وأيار/مايو 2019. وكان من بينهم 527 شخصاً اعتُقلوا في عام 2018، و 2 091 بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2019. واحتُجز معظمهم في سياق مظاهرات ضد الحكومة. وبحلول 31 أيار/مايو 2019، ظل 793 شخصاً مسلوبي الحرية تعسفاً، في حين أُطلق سراح 1 437 شخصاً دون قيد أو شرط، وأُفرج عن 8 598 شخصاً بشروط، ولا يزال هؤلاء الأشخاص يواجهون إجراءات جنائية مطولة⁽³³⁾. وأُفرج عن الباقين دون أن يمثلوا أمام قاض. وقد غادر بعضهم جمهورية فنزويلا البوليفارية خوفاً من اعتقالهم مجدداً. وترى المفوضية أن الحكومة استخدمت منذ عام 2014 على الأقل الاحتجاز التعسفي واحدة من الوسائل الرئيسية لتخويف المعارضة السياسية وقمعها، وأي تعبير معارض، حقيقياً كان أو متصوراً.

42- وتمكنت المفوضية من جمع معلومات مفصلة عن 135 شخصاً (23 امرأة و112 رجلاً) سُلبوا حريتهم تعسفاً في الفترة ما بين عامي 2014 و2019. ومن بين هؤلاء، اعتُقل 23 في عام 2018، و 8 في عام 2019. وكان بعض هذه الحالات حالات اختفاء قسري إلى أن كشفت السلطات عن مكان وجودهم بعد أيام أو أسابيع من اعتقالهم. وفي معظم الحالات، احتُجز الأشخاص لممارستهم حقوقهم الأساسية، لا سيما حرية الرأي والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي. ولم يكن لحالات الاحتجاز هذه في الغالب أي أساس قانوني. وكشفت المفوضية أيضاً عن انتهاكات خطيرة ومتكررة للحق في محاكمة عادلة في كل واحدة من هذه الحالات. ولم يحصل أي من الضحايا المستجوبين الذين أُفرج عنهم على أي سبيل انتصاف فيما يتعلق بالانتهاكات التي عانوها بسبب احتجازهم تعسفاً.

43- وفي معظم الحالات، تعرض المحتجزون، نساء ورجالاً، لواحد أو أكثر من أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك الصدمات الكهربائية، والخنق بأكياس بلاستيكية، والإيهام بالغرق، والضرب، والعنف الجنسي، والحرمان من الماء والغذاء، والأوضاع المجهدة، والتعرض للحرارة الشديدة. وقد دأبت قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات، لا سيما دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية، والمديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري، على انتهاك هذه الممارسات لانتزاع المعلومات والاعترافات، وتخويف المحتجزين ومعاقتهم. ولم تُجر السلطات أي تحقيقات فورية وفعالة وشاملة ومستقلة ونزيهة وشفافة في الادعاءات الموثوقة المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، بغرض تقديم الجناة المزعومين إلى العدالة، وتوفير جبر الضرر للضحايا. وكثيراً ما عكست السلطات القضائية، على وجه الخصوص، الطرف الذي يقع عليه عبء الإثبات، وذلك برفضها فتح تحقيقات في حال لم يحدد الضحايا هوية الجناة.

(31) تلقت المفوضية من الحكومة معلومات متضاربة بشأن عدد الوفيات.

(32) المرصد الفنزويلي للصراعات الاجتماعية.

(33) قدم المنتدى الجنائي الفنزويلي، وهو منظمة غير حكومية، هذه المعلومات.

ووفقاً لمكتب المدعي العام، قدمت 72 شكوى من التعذيب المزعوم وغيره من ضروب سوء المعاملة، تتعلق بـ 174 شخصاً اعتُقلوا في سياق المظاهرات التي جرت بين عامي 2017 و2019. ولم تُتاح أي معلومات عما وصلت إليه التحقيقات.

44- ووثقت المفوضية حالات من العنف الجنسي والعنف الجنساني ضد النساء والفتيات المحتجزات، لا سيما من جانب أعضاء دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية، والمديرية العامة لمكافحة التجسس العسكري، وضباط الحرس الوطني البوليفاري. وأشارت المستجوبات إلى اعتداءات جسدية، مثل جرهن من شعرهن ولمسهن بطريقة غير لائقة، والتهديد باغتصابهن، وتعريضهن قسراً، وسبهن بإهانة جنسانية وجنسية، بقصد إذلالهن ومعاقبتهن، فضلاً عن انتزاع اعترافات منهن.

45- وإضافة إلى ذلك، تُبين المعلومات التي حللتها المفوضية أن ظروف احتجاز عدد كبير من الذين سُلبت حريتهم لا تفي بالمعايير الدولية الأساسية لمعاملة المحتجزين معاملة إنسانية، وغالباً ما تشكل سوء معاملة. فمراكز الاحتجاز، لا سيما مراكز الاحتجاز الوقائي، مكتظة وغير صحية في الغالب. ولا تتوافر للأشخاص رهن الاحتجاز سوى فرص محدودة للحصول على الغذاء والمياه والصرف الصحي، وأشعة الشمس، ومرافق الترفيه. وإمكانية حصولهم على الرعاية الصحية الأساسية مقيدة أو ممنوعة أصلاً⁽³⁴⁾. وقد اعترفت السلطات بهذه الظروف خلال زيارة المفوضية السامية.

46- ولم يُصمم مركز الاحتجاز في المقر الرئيسي لدائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية، المعروف باسم "اهيليكيويد" (الحلزون)، للوفاء بالمعايير الجنسانية. فقد أجرت المفوضية مقابلات مع العديد من النساء المعتقلات فيه، فأشرن إلى وجود زنزانة واحدة مخصصة للنساء. وكانت الزنزانة مكتظة ويحرسها الرجال أساساً، على الرغم من وجود حراسات يعملن في هذا المركز. ويمارس الحراس وغيرهم من السجناء ضغطاً على النساء لممارسة الجنس مقابل حصولهن على امتيازات و/أو حماية. وذكرت عدة نساء أيضاً أنهن لم يتمكن من الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة، ولم يسمح لهن دائماً، على خلاف الرجال، بالخروج إلى ساحة المركز و/أو استخدام مرافقه الترفيهية. ولم يُسمح في الغالب للنساء المحتجزات لدوافع سياسية باستقبال الزيارات.

جيم- الاستخدام المفرط للقوة وعمليات القتل في سياق العمليات الأمنية

47- تشير الحكومة إلى أن تنفيذ العمليات الأمنية مع المواطنين أفضى إلى انخفاض مطرد في مستوى الجريمة في البلد، لا سيما عدد جرائم القتل⁽³⁵⁾. غير أن المفوضية وثقت حالات إعدام خارج نطاق القضاء نفذتها قوات الأمن في سياق العمليات الأمنية التي جرت في أحياء ذوي الدخل المنخفض. ومنذ أوائل عام 2018، حلت العمليات الأمنية التي تقودها قوات العمل الخاصة التابعة للشرطة الوطنية البوليفارية، وهي قوات أنشئت لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمنظمات الإجرامية، محل العمليات الأمنية المعروفة باسم عمليات تحرير الشعب التي نُفذت في الفترة من 2015 إلى 2017⁽³⁶⁾.

(34) وفقاً لما ذكر "المركز الفنزويلي للسجون"، وهو منظمة غير حكومية، توفي 37 سجيناً لأسباب تتعلق بتدهور الصحة (السل، وسوء التغذية، والتهاب الكبد، والسالمونيلا، والالتهاب الرئوي، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019 (انظر - www.oveprisiones.com/desnutricion-enfermedades-y-violencia-mataron-a-46-presos-en-el-1er-trimestre-2019/).

(35) سجلت الحكومة 17 407 جريمة قتل في عام 2016، و 665 14 في عام 2017، و 598 10 في عام 2018.

(36) سجل مكتب المدعي العام في الفترة من تموز/يوليه 2015 إلى آذار/مارس 2017 مقتل 505 أشخاص في عمليات تحرير الشعب ("Actuaciones del Ministerio Público relacionadas con las OLP en Venezuela" تموز/يوليه 2015 - آذار/مارس 2017). انظر: <https://lortegadiaz.com/wp-content/uploads/2017/10/Folleto-OLP-2017.pdf>.

واستمر المستجوبون في الإشارة إلى قوات العمل الخاصة بأنها "فرقة موت" أو "مجموعة إبادة". وأفادت منظمات غير حكومية بأن قوات العمل الخاصة مسؤولة عن المئات من عمليات القتل⁽³⁷⁾.

48- وأجرت المفوضية مقابلات مع أقارب 20 شاباً قتلهم قوات العمل الخاصة بين حزيران/يونيه 2018 ونيسان/أبريل 2019. وأشار جميع المستجوبين إلى أن هذه القوات تتبع طريقة عمل واحدة هي كالتالي: يصل أفراد من قوات العمل الخاصة في شاحنات صغيرة سود لا تحمل لوحات تسجيل، ويغلقون نقاط الدخول إلى المنطقة. ويرتدي هؤلاء الأفراد ملابس سود، دون أي إثبات لهويتهم الشخصية، ويخفون وجوههم بأقنعة، ويحملون بنادق أيضاً. وقد أشارت أسر الضحايا إلى أن أفراد هذه القوات يقتحمون المنازل ويأخذون ممتلكاتهم، ويمارسون العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العري القسري. ويفصلون الشباب عن أفراد الأسرة الآخرين قبل إطلاق النار عليهم. ووفقاً لما ذكره المستجوبون، أُصيب جميع الضحايا تقريباً بطلقة واحدة أو أكثر في الصدر.

49- وفي كل حالة، أبلغ الشهود بكيفية تلاعب أفراد قوات العمل الخاصة بمسرح الجريمة والأدلة. فقد كانوا يزرعون الأسلحة والمخدرات ويطلقون رصاص أسلحتهم على الجدران أو في الهواء للإيجاء بوجود مواجهة، ولإثبات أن الضحية "قاوم السلطة". وفي كثير من الحالات، نقلت هذه القوات الضحايا إلى المستشفى على الرغم من وفاتهم بالفعل؛ ويبدو أن هذا الإجراء كان يرمي إلى التلاعب بالجثث وتغيير مسرح الجريمة. وفي بعض الحالات، أعلنت السلطات أن الضحايا مجرمون، قبل انتهاء التحقيق الرسمي بشأنهم.

50- وتصنف السلطات عمليات القتل الناجمة عن العمليات الأمنية بأنها حدثت جراء مقاومة السلطة. وعدد هذه الوفيات مرتفع إلى حد غير عادي. ففي عام 2018، سجلت الحكومة 287 5 حالة قتل من هذا القبيل⁽³⁸⁾، في حين أفاد المرصد الفنزويلي المعني بالعنف، وهو منظمة غير حكومية، بوقوع 7 523 عملية قتل على الأقل ضمن هذه الفئة⁽³⁹⁾. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 19 أيار/مايو 2019، أفادت الحكومة بوقوع 1 569 حالة قتل ارتبطت بمقاومة السلطة⁽⁴⁰⁾. وأفاد المرصد الفنزويلي المعني بالعنف بوقوع ما لا يقل عن 2 124 عملية قتل مماثلة في الفترة الفاصلة بين يناير/كانون الثاني وأيار/مايو 2019⁽⁴¹⁾. وتوحي المعلومات التي حلتها المفوضية بأن العديد من عمليات القتل هذه قد تشكل إعدامات خارج نطاق القضاء.

51- وتأخذ المفوضية في اعتبارها أنماط الضحايا، وطريقة تنفيذ العمليات الأمنية، وحقيقة أن قوات العمل الخاصة غالباً ما تحتفظ بوجود لها في المجتمعات المحلية بعد انتهاء عملياتها، وتشعر المفوضية بالقلق من أن السلطات قد تستخدم قوات العمل الخاصة وغيرها من قوات الأمن أداة لبث الخوف بين السكان، والإبقاء على رقابتها الاجتماعية.

(37) أفاد "البرنامج الفنزويلي للعمل والتثقيف بشأن حقوق الإنسان"، وهو منظمة غير حكومية، بوقوع 275 حالة قتل في الربع الأول من عام 2019. وأبلغ مرصد الضحايا، وهو منظمة غير حكومية، بوقوع 256 حالة قتل في كاراكاس فقط في عام 2018. وأبلغت لجنة أسر الضحايا، وهي أيضاً منظمة غير حكومية، بوقوع 3 684 حالة قتل في الفترة في عامي 2017-2018؛ ويمكن أن يعزى 28 في المائة من هذه الحالات إلى قوات العمل الخاصة التابعة للشرطة الوطنية البوليفارية.

(38) قدمت الحكومة هذه المعلومات.

(39) Observatorio Venezolano de la Violencia, "Informe anual de violencia 2018" (المرصد الفنزويلي المعني بالعنف، التقرير السنوي بشأن العنف لعام 2018) المتاح على الرابط التالي: <https://observatoriodeviolencia.org.ve/ovv-lasco-informe-anual-de-violencia-2018/>

(40) قدمت الحكومة هذه المعلومات.

(41) قدم المرصد الفنزويلي المعني بالعنف هذه المعلومات.

52- وإضافة إلى ذلك، وثّقت المفوضية ست حالات لشبان أعدمتهم قوات العمل الخاصة انتقاماً منهم لدورهم في الاحتجاجات المناهضة للحكومة في عام 2019. وقد حدثت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء هذه خلال مدهامات غير قانونية للمنازل بعد انتهاء المظاهرات، وأُتُبعت فيها أساليب العمل المبينة أعلاه.

رابعاً- إمكانية حصول الضحايا على العدالة الفعالة وسبل الانتصاف المناسبة

53- تعترف الحكومة بوجود مشكلة فيما يتعلق بإمكانية لجوء جميع الناس إلى العدالة، وطلبت إلى المفوضية أن تساعد على حل هذه المسألة. وتفيد الحكومة بأنه في حزيران/يونيه 2019، كان هناك 44 شخصاً محتجزاً، وصدرت 33 مذكرة توقيف في حق أشخاص بزعم مسؤوليتهم عن عمليات القتل التي حدثت أثناء المظاهرات التي اندلعت في عامي 2017 و2019. وقد أدين خمسة أفراد من قوات العمل الخاصة بتهمة محاولة القتل، وسوء استخدام السلاح، واصطناع فعل يعاقب القانون عليه، وذلك في أعقاب أحداث وقعت في عام 2018. وإضافة إلى ذلك، يجري التحقيق مع 388 من أفراد قوات العمل الخاصة بتهمة القتل والمعاملة القاسية، والمدهامات غير القانونية للمنازل التي ارتكبت بين عامي 2017 و2019.

54- ولم تتح لمعظم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي أبرزها هذا التقرير إمكانية اللجوء الفعال إلى العدالة والحصول على سبل الانتصاف. ووفقاً للمستجوبين، لا يقدم سوى عدد قليل من الأشخاص شكاوى بسبب خوفهم من الانتقام، وعدم ثقتهم في النظام القضائي. وعندما يقومون بذلك، لا تفتح السلطات أي تحقيقات أو لا تجري تحقيقات سريعة وفعالة وشاملة ومستقلة ونزيهة وشفافة بشأن شكاواهم.

55- فعلى سبيل المثال، لا تزال أسر الذين قُتلوا خلال الاحتجاجات الجماهيرية في عام 2017 تواجه عقبات مضطربة تعترض حقها في الحقيقة والعدل وجبر الضرر، في وقت لم يتحقق أي تقدم في معظم التحقيقات. وعلاوة على ذلك، تتعرض الأسر، لا سيما النساء، للتهديد والمضايقة من قبل أجهزة الاستخبارات والشرطة، واضطر بعضها إلى مغادرة البلد. ولم تتحقق العدالة أيضاً لأسر الرجال الذين قُتلوا أثناء عمليات قوات العمل الخاصة. وتواجه هذه الأسر عقبات متعددة، بما فيها تقاعس الادعاء العام عن تلقي شكاواها، وحرمانها من الحصول على المعلومات وتدابير الحماية والدعم النفسي.

56- ولا تزال عوامل الإفلات من العقاب التي حُددت في عام 2018 قائمة، بما في ذلك عدم تعاون قوات الأمن والقوات المسلحة في التحقيقات، وتلاعب قوات الأمن بالأدلة وبمسرح الجريمة، وتأخر الإجراءات القضائية دون مبرر، وارتفاع معدل دوران أعضاء الادعاء العام والقضاة، والحصانة الممنوحة لكبار المسؤولين بحكم الواقع⁽⁴²⁾. ويُعتبر عدم استقلال الجهاز القضائي والفساد في داخله من العقبات الرئيسية التي يواجهها الضحايا في سعيهم إلى تحقيق العدالة وجبر الضرر.

57- وقد دأب مكتب المدعي العام على عدم الوفاء بالتزامه بالتحقيق مع الجناة ومحاكمتهم، وظل أمين المظالم صامتاً أمام انتهاكات حقوق الإنسان. ولا توفر أي من هاتين المؤسساتين أو الحكومة الحماية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها. وعلاوة على ذلك، ساهم المدعي العام في الخطاب العام السائد عن طريق وصم أعضاء المعارضة السياسية ومنتقدي الحكومة وتسفيه أقوالهم، وهو ما يشكل انتهاكاً لمبدأ قرينة البراءة.

(42) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *Human Rights Violations in the Bolivarian Republic of Venezuela: a downward spiral with no end in sight*, June 2018. (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية: دوامة إلى الهاوية لا نهاية لها في الأفق، حزيران/يونيه 2018).

58- وغالباً ما توجد النساء في طليعة الكفاح من أجل الحق، والعدل، والجبر. فهن يتابعن التحقيقات والإجراءات الجنائية ويشاركن فيها، وغالباً ما يجري ذلك في بيئة معادية. وقد أبلغت النساء بتعرضهن للتهديد، وسوء المعاملة، والسب من جانب الموظفين العموميين، مثل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والمدعين العامين، وموظفي المحاكم. وتواجه هؤلاء النساء الإقصاء الاجتماعي بسبب التشهير بهن ووصمهن علانية. وإضافة إلى التماسهن العدل، كثيراً ما يضطعن بأدوار إضافية، ويصبحن مقدمات رئيسيات للرعاية، ويعتنين بمزيد من المعالين، و/أو يصبحن معيلات.

59- ولم تنشر لجنة الحقيقة والعدالة والسلام والاستقرار العام، بعد مرور عامين تقريباً على إنشائها، تقريرها عن العنف السياسي الذي وقع بين عامي 1999 و2017⁽⁴³⁾. وقد منحت اللجنة تعويضات نقدية وقدمت المساعدة القانونية، والمساعدة النفسية، والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية إلى 107 من أقارب 50 من الضحايا الذين توفوا خلال المظاهرات في عام 2017. ومع ذلك، فإن الأسر التي أجرت المفوضية مقابلات معها تعتبر هذا الدعم المالي محاولة لشراء صمتها في غياب عملية نزيهة لتقصي الحقائق وتحقيق العدالة وجبر الضرر. ووفقاً لما ذكرت الحكومة، أُطلق حتى 29 أيار/مايو 2019 سراح 193 شخصاً اعتقلوا بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات استناداً إلى توصيات اللجنة⁽⁴⁴⁾.

خامساً- المجموعات المعرضة للخطر

ألف- الشعوب الأصلية

60- تشكل الشعوب الأصلية 2,5 في المائة من سكان جمهورية فنزويلا البوليفارية، وهناك أكثر من 50 مجموعة من السكان الأصليين⁽⁴⁵⁾. ويواجه فرادى هذه الشعوب التحديات نفسها في مجال حقوق الإنسان المكفولة لهم التي يواجهها عامة السكان، لكن على نحو غير متناسب في الغالب و/أو بطريقة متباينة. ويواجهون تحديات أيضاً في مجال حقوقهم الجماعية، بوصفهم شعوباً أصلية.

61- وتأثرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الشعوب الأصلية بشكل غير متناسب بالحالة الإنسانية السائدة، لا سيما حقوقها في التمتع بمستوى معيشي مناسب، بما في ذلك حقها في الغذاء وحقها في الصحة. وكان لإغلاق حدود جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽⁴⁶⁾ في شباط/فبراير 2019 عواقب وخيمة على جماعات الشعوب الأصلية التي تمتد أقاليمها التقليدية على جانبي الحدود، مثل شعب الوايو.

62- ويجري انتهاك الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها التقليدية. فقد فقدت هذه الشعوب سيطرتها على أراضيها، لأسباب منها عسكرة الجهات الفاعلة الحكومية لهذه المناطق. وأفضى وجود الجهات الفاعلة الحكومية إلى انتشار العنف، وانعدام الأمن في أراضي هذه الشعوب في السنوات الأخيرة، إضافة إلى وجود العصابات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة.

(43) أنشأت الجمعية التأسيسية الوطنية لجنة الحقيقة والعدالة والسلام والاستقرار العام في 8 آب/أغسطس 2017 لدراسة العنف السياسي والإبلاغ به عن الفترة الفاصلة بين عام 1999 وعام 2017، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة. وعلى غرار ما لاحظت المفوضية، لا تفي لجنة الحقيقة هذه بالمعايير الدولية المتعلقة بلجان تقصي الحقائق.

(44) قدمت الحكومة هذه المعلومات.

(45) Instituto Nacional de Estadística, "Censo Nacional de Población y Vivienda 2011", الرابط: www.ine.gov.ve/index.php?option=com_content&view=category&id=95&Itemid=9#.

(46) أغلقت حدود جمهورية فنزويلا البوليفارية في 22 شباط/فبراير 2019، وأعيد فتحها مع أوروبا والبرازيل في 10 أيار/مايو 2019، وأعيد فتحها مع كولومبيا جزئياً في 10 حزيران/يونيه 2019.

63- وأفصى التعدين أيضاً، لا سيما في ولايتي أمازوناس وبوليفار، بما في ذلك في قوس التعدين في أورينوكو، إلى انتهاكات لمختلف الحقوق الجماعية، بما فيها الحق في الحفاظ على العادات، وطرق الحياة التقليدية، والعلاقة الروحية بالأرض. وللتعدين أيضاً آثار بيئية وصحية خطيرة، مثل زيادة حالات الملاريا، وتلوث المجاري المائية. وترتب على وجود عمليات التعدين أثرٌ متباينٌ على نساء الشعوب الأصلية وفتياتها، إذ أصبحن يواجهن خطراً متزايداً للاتجار بالبشر. ويبلغ عدم استشارة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بأنشطة التعدين حد انتهاك حقها في التشاور معها.

64- ووثقت المفوضية في عام 2019 سبع حالات وفاة لأعضاء من الشعوب الأصلية في ظروف عنيفة. وغالباً ما تتعرض سلطات هذه الشعوب وقادتها، بمن فيهم النساء، لتهديدات وهجمات الجهات الفاعلة الحكومية، وهو ما يؤثر على حقها في تقرير مصيرها. وفي ولاية بوليفار، تواجه مجتمعات البيمون التي تعارض الحكومة، ولا سيما سلطات وقادة هذه الشعوب، قمعاً مستهدفها لهم من جانب الجهات الفاعلة الحكومية.

65- وفي شباط/فبراير 2019، وقعت حوادث عنف في إقليم البيمون في سياق احتمال دخول المعونة من البرازيل المجاورة. غير أن هذه الحوادث لم تقع بمعزل عن غيرها، بل في خضم التوترات بين الحكومة ومجتمع البيمون المحلي، إذ أبلغ الطرفان بتزايد انعدام الأمن، بما في ذلك عمليات قتل خلال العام الماضي.

66- وفي 22 شباط/فبراير، فتح الجنود النار على أفراد من مجتمع البيمون المحلي في كومارا كاباي، مما أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة 12 آخرين. وخلال هذه الأحداث، احتجز البيمون أربعة جنود، وأبلغوا فيما بعد بتعرضهم لسوء المعاملة. وفي 23 شباط/فبراير، استخدم الحرس الوطني البوليفاري القوة المفرطة ضد أفراد من الشعوب الأصلية وغير الأصلية على السواء في مدينة سانتا إيلينا دي أويرين وحولها، بما في ذلك ضد أشخاص كانوا متوجهين إلى الحدود لتلقي المعونة. ووصف شهود عيان الهجمات والفوضى التي استمرت طوال النهار والمساء، وأفادوا بأن الحرس الوطني البوليفاري أطلق النار عشوائياً من مركبات مدرعة ومن مسافة قريبة، ووصفوا الهجمات التي تعرض لها المستشفى المحلي. وبسبب نقص الأدوية والإمدادات، نُقل المصابون إلى مستشفى برازيلي على بعد 200 كيلومتر، حيث خضع العديد منهم لعمليات جراحية، وسيحتاجون إلى شهور لإعادة تأهيلهم. وأكدت المفوضية أن 7 أشخاص قتلوا (أربعة من السكان الأصليين، وثلاثة من غير السكان الأصليين) وأصيب 26 آخرون بجروح جراء إطلاق النار بسبب الأعمال التي قامت بها القوات العسكرية. واحتُجز ما لا يقل عن 63 شخصاً (من السكان الأصليين وغير الأصليين). وتعرض المحتجزون لسوء المعاملة. ويساور المفوضية القلق بشأن أقوال الشهود التي تشير إلى أن عدداً أكبر بكثير من الأشخاص ربما يكونون قد قُتلوا. وتشعر بالقلق أيضاً بشأن التقارير التي تفيد باحتمال وجود مقبرة جماعية، وهو ما يستدعي إجراء مزيد من التحقيقات. ولم تُجر سلطات الدولة بعد تحقيقاً مستقلاً ونزيهاً في هذه الأحداث.

67- وخلال هذه الأحداث، سيطرت القوات العسكرية على المطار الذي كان يسيطر عليه السكان الأصليون لشعب البيمون في ماوراك. ولا يزال الشعب الأصلي في ماوراك وشعبان آخران تحت السيطرة العسكرية حتى وقت كتابة هذا التقرير.

68- وأجبرت الأحداث المذكورة أعلاه 966 فرداً من شعب البيمون على الأقل على الفرار إلى البرازيل⁽⁴⁷⁾، وأشار معظم المستجوبين إلى أنهم لن يعودوا إلى بلدتهم خوفاً من الاضطهاد. وقد تسببت الأحداث وما تلاها من تشرد في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بشعب البيمون الذي عانى من انتهاكات لحقوقه الفردية والجماعية تتعلق بعبادته وأراضيه وتقرير مصيره.

(47) قدم المنتدى الجنائي الفنزويلي هذه المعلومات.

باء - المهاجرون واللاجئون

69- ازداد عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة جمهورية فنزويلا البوليفارية زيادة كبيرة منذ عام 2018، وبلغ أكثر من 4 ملايين شخص في 6 حزيران/يونيه 2019⁽⁴⁸⁾. وتستضيف كولومبيا أكبر عدد من المهاجرين الفنزويليين، تليها بيرو، وشيلي، وإكوادور، والبرازيل، والأرجنتين.

70- وتشكل انتهاكات الحق في الغذاء والصحة الدوافع الرئيسية للهجرة. ويطالب الكثيرون بحماية حقهم في العيش بكرامة. وهناك عوامل أخرى تتمثل في العنف وانعدام الأمن، واختيار الخدمات الأساسية، وتدهور النظام التعليمي. وبالنسبة للنساء، تتضمن العوامل المحركة الإضافية عدم إمكانية حصولهن على الرعاية قبل الولادة وبعدها، وعدم كفاية آليات الحماية فيما يتعلق بالعنف العائلي. ويدفع الاضطهاد لأسباب سياسية أيضاً الكثير من الفنزويليين إلى التماس اللجوء⁽⁴⁹⁾. وغالباً ما يتخلف الأطفال وكبار السن عن الركب، فتتولى الجدات رعايتهم.

71- وتؤثر أيضاً انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدافعة إلى الهجرة في الظروف التي يغادرون فيها بلدهم، وطريقة تنقلهم، وحالات الضعف التي يواجهونها أثناء هجرتهم. فربما كان المهاجرون يعيشون أصلاً ظروفًا صحية غير مستقرة تتفاقم عندما يجدون صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية في البلدان المستقبلة. وعلاوة على ذلك، فبصرف النظر عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السابقة، يغادر المهاجرون البلد عادة وليس في حوزتهم شيء من المال أو المدخرات إلا ما ندر. فبعضهم يفتقر إلى الموارد اللازمة لركوب أي نوع من وسائل النقل العام، وليس لديهم أي خيار غير المشي لمسافات طويلة. وهذه "الرحلات مشياً" رحلات شاقة جسدياً، يتعرض خلالها المشاة لظروف طقس قاسية، ويفتقرون للمأوى الملائم، والغذاء والمياه المأمونة، والمرافق الصحية. ويواجه هؤلاء أيضاً خطر السرقة تحت تهديد السلاح وغيرها من الانتهاكات. وبمجرد وصول الكثير منهم إلى خارج بلدهم، يتعرضون لضغوط لإرسال الطعام والأدوية والمال إلى أسرهم.

72- وتتفاقم حالات الضعف التي تولدت في جمهورية فنزويلا البوليفارية بسبب التحديات التي يواجهها المهاجرون في بلدان العبور وبلدان المقصد، مثل عدم حصولهم على وضع المهاجر النظامي، وعدم كفاية الظروف المعيشية، واستغلال العمالة، والتمييز، وكرهية الأجانب. وتفضي عوامل الضعف هذه، إلى جانب القوالب النمطية المتصلة بالإفراط في الرغبة الجنسية، إلى زيادة خطر تعرضهم للاتجار، والاستغلال الجنسي، والعنف الجنساني، لا سيما النساء والفتيات المهاجرات.

73- ويواجه الفنزويليون عقبات في الحصول على وثائقهم أو التصديق عليها، وهو ما يشكل انتهاكاً لحقهم في مغادرة بلدهم وحقوقهم في الهوية. وتؤثر هذه العقبات أيضاً تأثيراً سلبياً على الحق في اكتساب الجنسية، والحق في الحياة الأسرية، وتعرقل لم شمل الأسر، والدخول إلى بلد آخر والإقامة فيه بطريقة نظامية، والقدرة على الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق. فالمهاجرون الذين يغادرون جمهورية فنزويلا البوليفارية أو يعودون إليها مرة أخرى غالباً ما يقعون ضحايا الاتجار وطلبات غير قانونية، لا سيما من الحرس الوطني البوليفاري. وعلاوة على ذلك، تُجبر عمليات إغلاق الحدود والشروط الإضافية للسفر إلى بلدان العبور وبلدان المقصد المهاجرين على استخدام نقاط عبور غير رسمية، وتزيد من ثم من خطر تعرضهم للأذى. ووفقاً للمعلومات الحكومية، سجّل مكتب المدعي

(48) انظر <https://r4v.info/en/situations/platform>.

(49) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Guidance note on international protection considerations for Venezuelans – update I", May 2019. السامية لشؤون اللاجئين، "مذكرة توجيهية بشأن اعتبارات الحماية الدولية للفنزويليين - التحديث الأول"، أيار/مايو 2019.

العام 85 شكوى ضد موظفي الخدمات الإدارية المتعلقة بتحديد الهوية والهجرة والأجانب في الفترة بين عامي 2017 و2019؛ ويجري التحقيق مع 196 مسؤولاً، وُجهت اتهامات إلى 87 منهم، وأدين 34 آخرون بتهمة الفساد.

74- وحسب معلومات حكومية، عاد 14 070 فنزويلي إلى بلدهم منذ عام 2018، وذلك في سياق خطة العودة إلى الوطن⁽⁵⁰⁾. وتنشأ عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة، احتياجات الحماية استناداً إلى القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بعدم العودة. وعلاوة على ذلك، تنشأ عن هذه الانتهاكات حالات ضعف تؤثر على كل مراحل عملية الهجرة، وتتطلب أيضاً حماية حقوق الإنسان.

سادساً – الاستنتاجات

75- ترى المفوضية أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن انتهاكات خطيرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة، قد ارتكبت في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وحتى وقت قريب، رفضت الحكومة الاعتراف بحجم الأزمة، ولم تتخذ التدابير المناسبة. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، بدأت السلطات في استخدام البرامج الاجتماعية بطريقة تمييزية استناداً إلى أسس سياسية، وتوظيفها أداةً من أدوات الرقابة الاجتماعية، الأمر الذي يؤثر على النساء تأثيراً غير متناسب. وتزيد العقوبات الاقتصادية الأخيرة في تفاقم الأزمة الاقتصادية، وهو ما سيفضي في نهاية المطاف إلى مزيد من الآثار السلبية على تمتع السكان بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

76- ومنذ أكثر من عقد من الزمان، اعتمدت ونفذت جمهورية فنزويلا البوليفارية سلسلة من القوانين والسياسات والممارسات التي قيّدت الحيز الديمقراطي، وأضعفت المؤسسات العامة، وأثرت على استقلال السلطة القضائية. وعلى الرغم من أن هذه التدابير اعتمدت بغرض إعلان هو الحفاظ على النظام العام والأمن الوطني في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية المزعومة، فإنها زادت من عسكرة مؤسسات الدولة، واستخدام السكان المدنيين في جمع المعلومات الاستخبارية وفي مهام الدفاع.

77- ومكّن هذا السياق الحكومة من ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. فالسلطات استهدفت بوجه خاص بعض الأفراد والجماعات، بمن فيهم أعضاء المعارضة السياسية، والأشخاص الذين يُعتبرون تهديداً للحكومة بسبب قدرتهم على اتخاذ مواقف ناقدة لها وعلى تعبئة الآخرين. ويتجلى هذا القمع الموجه الهدف في عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تبلغ حد الاضطهاد لأسباب سياسية. وتقتضي هذه الانتهاكات مزيداً من التحقيق لتحديد مدى المسؤولية الجنائية للدولة والأفراد عنها.

78- وقُتل آلاف الأشخاص، معظمهم من الشباب، في مواجهات مزعومة مع قوات الدولة خلال السنوات الماضية. وهناك أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن العديد من عمليات القتل هذه تشكل إعدامات خارج نطاق القضاء ارتكبتها قوات الأمن، لا سيما قوات العمل الخاصة التابعة للشرطة الوطنية البوليفارية. ويساور المفوضية القلق من أن السلطات قد تستخدم قوات العمل الخاصة، وربما قوات الأمن الأخرى، في إطار سياسة للرقابة الاجتماعية. وتستلزم عمليات القتل هذه إجراء تحقيق فوري لضمان مساءلة الجناة وضمان عدم تكرارها.

(50) قدمت الحكومة هذه المعلومات.

79- وتواجه الشعوب الأصلية الفنزويلية انتهاكات خطيرة لحقوقها الفردية والجماعية. ويساور المفوضية القلق بوجه خاص بشأن التقارير التي تفيد بوجود تهديدات وعنّف ضد سلطات الشعوب الأصلية وزعمائها، والقمع المستهدف لشعب البيمون الذي يعارض الحكومة. وتدعو الحاجة إلى إجراء مزيد من التحقيق في حقوق الشعوب الأصلية، مع إيلاء اهتمام خاص لقمع الشعوب الأصلية وانتهاكات حقوقها الجماعية في الأراضي والأقاليم والموارد.

80- وقد دأبت الدولة على حرمان ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من حقوقهم في الحقيقة والعدل وجبر الضرر. ومكّن إفلات الجناة من العقاب من تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، وشجعهم على ذلك، وهشّ الضحايا. وتشعر المفوضية بالقلق من أنه في حال لم تتحسن الأمور، فسيواصل تدفق المهاجرين واللاجئين الفنزويليين إلى الخارج على نحو غير مسبوق، وستتقوض الأوضاع المعيشية للذين يختارون البقاء في البلد.

سابعاً- التوصيات

- 81- تدعو المفوضية حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى الاضطلاع فوراً بما يلي:
- (أ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان توافر الغذاء والمياه، والأدوية الأساسية، وخدمات الرعاية الصحية، وإمكانية الحصول عليها، بما في ذلك برامج الرعاية الصحية الوقائية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال وخدمات الأمومة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛
 - (ب) اتخاذ تدابير فورية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما الانتهاكات الجسيمة مثل التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، ومنع حدوثها وإنصاف ضحاياها؛
 - (ج) إجراء تحقيقات فورية وفعالة وشاملة ومستقلة ونزيهة وشفافة في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات قتل الشعوب الأصلية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة؛
 - (د) الإفراج عن جميع الأشخاص المسلوبة حريتهم تعسفاً؛
 - (هـ) وقف جميع أعمال الاضطهاد، والقمع المستهدف القائمة على أسس سياسية، وإدانتها علانية، والمعاقبة عليها، ومنع حدوثها، بما في ذلك حملات الوصم والتشهير؛
 - (و) اعتماد تدابير فعالة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام؛
 - (ز) وقف أي تخويف للشعوب الأصلية، بمن فيها زعمائها، وأي هجوم عليها، وكفالة حمايتها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوقها الفردية والجماعية، بما في ذلك حقها في الأرض؛
 - (ح) وقف الاستخدام المفرط للقوة ومنعه خلال المظاهرات؛
 - (ط) تفكيك قوات العمل الخاصة التابعة للشرطة الوطنية البوليفارية وإنشاء آلية وطنية مستقلة ونزيهة، بدعم من المجتمع الدولي، للتحقيق في حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أثناء العمليات الأمنية، وكفالة مساءلة مرتكبي هذه الأعمال، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا؛
 - (ي) اتخاذ تدابير فعالة لاستعادة استقلال نظام العدالة، وكفالة نزاهة مكتب المدعي العام وديوان المظالم؛
 - (ك) ضمان حق الضحايا في الانتصاف والحصول على تعويضات باتباع نهج يراعي نوع الجنس، فضلاً عن ضمان حمايتهم من التخويف والانتقام؛

- (د) ضمان حق جميع الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، في إثبات هويتهم وتوثيقها؛
- (م) قبول فتح مكتب قطري دائم للمفوضية في البلد وتيسير عملية إنشائه.
- 82- وإضافة إلى ذلك، تدعو المفوضية الحكومة إلى الاضطلاع بما يلي:
- (أ) العمل بانتظام على نشر بيانات شاملة عن الصحة والتغذية، مصنفة حسب الجنس، والسن، والعرق، والموقع يمكن استخدامها، في جملة أمور، لوضع وتنفيذ استجابة إنسانية شاملة للآزمات؛
- (ب) تخصيص الحد الأقصى من الموارد المتاحة من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة، وتسمح بتقييم النفقات؛
- (ج) السماح بالحصول على المعلومات التي تخدم المصلحة العامة؛
- (د) ضمان توفير جميع البرامج الاجتماعية بطريقة شفافة، وغير ميسرة، وغير تمييزية، بوسائل منها تنفيذ تدابير فعالة للرقابة والمساءلة؛
- (هـ) زيادة تغطية التحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها، واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة تفشي الأمراض المعدية؛
- (و) إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى خفض حالات الحمل المبكر، وكفالة أن تشمل جميع خطط الحقوق الجنسية والإنجابية مؤشرات قابلة للقياس وآليات للرصد؛
- (ز) إلغاء قرارات إغلاق منافذ وسائل الإعلام، ووقف تدابير الرقابة الأخرى على وسائل الإعلام؛ وضمان الولوج إلى شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المواقع الإخبارية، وضمان نزاهة الهيئات الحاكمة في توزيع طيف الترددات الراديوية؛
- (ح) نزع سلاح الجماعات المدنية المسلحة المؤيدة للحكومة (الجماعات المسلحة) وتفكيك هياكلها، وضمان التحقيق في جرائمها؛
- (ط) حماية الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص المتنقلون، من الأذى، والفساد، والابتزاز الذي يمارسه موظفو الدولة؛
- (ي) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- 83- وقد يطلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضية التركيز على ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وسوء المعاملة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، بما في ذلك عن طريق تعزيز عمليات رصدها وتوثيقها وتحليلها وتقديم تقاريرها العلنية عن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد.